Vol 08 / Issue 32 / june 2024
ISSN 2568-6739 p10-35

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

Gap of the General Education in Sudan between the students' numbers of primary level and secondary level (2000-2016)

Dr. Amani Elhaj Mohammed Ahmed Neser*

University of Bakht Al-Ruda - Duiem- Sudan

Successneedmoreefforts@gmail.com

https://orcid.org/0009-0001-5087-9901

Received: 06/05/2024; **Accepted**: 08/06/2024, **Published:** 10/06/2024

Abstract: The study aimed to explore the effect of macro-economic on gap of the general education in Sudan during the period (2000- 2016). The study also has a precious objective to collect a brief documentation about the history of education in Sudan. The problem of this study that, there is a big gap between the students' number of primary level and secondary, huge numbers of primary level didn't enroll in the secondary level; the shortage percentage about 80% and more than this during the study period. So the main hypothesis concentrated on existing of significant and statistical relation between gap of the general education and the macro-economic variables. To examine the hypothesis; the study used the quantitative analysis through the econometric methods. The main finding is to accept the hypothesis, which included the statistical and significant relation between rate of inflation, rate of economic growth and gap of the general education. The important recommendation is that, the government should allocate more amount of public expenditure for the general education to reform it quantitatively and qualitatively

Keywords: gap of the general education, the primary and secondary level in Sudan

**Corresponding author*

المجلد:08/العدد 32/جوان 2024
ISSN 2568-6739 ص10-35
مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين

فجوة التعليم العام في السودان بين أعداد طلاب مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية (2000 -2016)

د. أماني الحاج محمد أحمد نصر*
أستاذ مشارك- جامعة بخت الرضا- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- الدويم- السودان
Successneedmoreefforts@gmail.com
https://orcid.org/0009-0001-5087-9901

تاريخ الاستلام: 2024/05/06 - تاريخ القبول: 2024/06/08 - تاريخ النشر: 2024/06/10

ملخص: هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الاقتصاد الكلي على فجوة التعليم العام خلال الفترة (2000-2016). أيضا للدراسة هدف جوهري يتمحور حول عمل توثيق موجز للتعليم في السودان. مشكلة الدراسة هي وجود فجوة كبيرة بين أعداد طلاب مرحلة الأساس والثانوي، ذلك أن أعداد كبيرة من طلاب مرحلة الأساس لا يلتحقون بالمرحلة الثانوية؛ تصل نسبة التسرب إلى 80% وأكثر خلال فترة الدراسة. الفرضية الرئيسية تركزت حول وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين فجوة التعليم العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية. لاختبار الفرضية؛ استخدمت الدراسة التحليل الكمي من خلال طرق الاقتصاد القياسي. نتائج الدراسة قبول الفرضية المتضمنة العلاقة المعنوية بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج وفجوة التعليم العام. التوصية المهمة؛ أنه ينبغي على الحكومة تخصيص المزيد من الإنفاق العام للتعليم العام لإصلاحه كما ونوعا

الكلمات المفتاحية: فجوة التعليم العام، مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية في السودان

*المؤلف المرسل

المقدمة

تعليم الأساس حق للجميع كفلته المواثيق والاتفاقيات الدولية والمحلية. وذلك لما له من دور هام ومحوري في بناء الفرد عقلياً بتطوير مهاراته الذاتية ليس فقط في القراءة، والكتابة، والحساب، بل بناء فكره وإدراكه، ودوره في تطوير مجتمعه. جوهر التعليم في تحرير الفرد من الجهل بجعله منفتح العقل يعي قدراته، ويؤمن بواجبه في نشر الوعي والتثقيف وتصحيح كل التقاليد والأعراف الموروثة الخاطئة وصولاً لإقامة مجتمع حديث، فالتعليم هو المنوط به إحداث التنمية الاجتماعية من خلال التغيرات الجذرية في أساليب التفكير والعمل، وعلاقات الأفراد، وثقافة ووعي المجتمع. وتحقيق التنمية الاقتصادية بما تساهم به القوى العاملة في زيادة الناتج المحلي لكافة القطاعات.

صدر قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لسنة 2001م والذي ألغى بموجبه قانون تنظيم التعليم العام لسنة 1992م الذي نص على حق التعليم الأساسي كما في المادة (13) (يكون لكل طفل سوداني يبلغ السادسة من عمره الحق في أن يتلقى تعليمه في مرحلة الأساس) (وزارة التعليم العام، 2007، ص20). ويقع توفير تعليم الأساس على عاتق الدولة، لما تملكه من إمكانات تمكنها من تقديم خدمة متميزة، وتغطي فئات المجتمع الطالبة للخدمة.

شهد التعليم في السودان اهتماما قبل الاستقلال فكان الاهتمام بالكيف وليس الكم، ثم كان لزاما على الدولة الاهتمام بالكم بنشر التعليم.

ولا شك أن التعليم العام كأساس للتعليم تقع على عاتقه وضع أسس متينة للعملية التعليمية، وبناء كوادر بشرية للمستقبل عبر صقل قدراتهم ومهاراتهم. حرصت الدولة على توسيع مظلة التعليم الأساس لتشمل كل المستحقين؛ إلا أن ذلك لم يواكب باهتمام للمرحلة الثانوية، مما خلق فجوة كبيرة بين المرحلتين تتراوح بين 82.1–87.9% خلال فترة الدراسة الممتدة من العام الدراسي 2001/2000– 2017/2016. مما استوجب لفت النظر لفحالة هذه المشكلة التي لن تتوانى عن النخر في استقرار الدولة بما تفرزه من أجيال لا تملك حتى إكمال مراحل التعليم العام.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في وجود فجوة كبيرة بين أعداد طلاب مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية، وعليه تحاول الدراسة الكشف عن مدى تأثر هذه الفجوة بالأداء الاقتصادي للدولة. وما تحاول الدراسة الإجابة علية؛ هل للمتغيرات الاقتصادية الكلية تأثير في انحسار التعليم في المرحلة الثانوية؟ ويستكشف ذلك من خلال تتبع الاتجاه العام لهذه الفجوة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة ممثلة في متغيري معدل نمو الناتج، ومعدل التضخم. من واقع انعكاس هذا الواقع على الظروف الاقتصادية للدولة وقدرتها على توفير البنى التحتية ومستلزمات العملية التعليمية، أضف إلى ذلك تأثر الأسر بالحالة الاقتصادية للدولة مما يلقي بتبعاته على الطلاب ومسيرتهم التعليمية.

استوجب وجود فجوة التعليم العام، وجود دراسة علمية توضح حجم الظاهرة للفت نظر متخذي القرارات الاقتصادية إلى ضرورة الإسراع بالمعالجة، ووضع المشكلة ضمن أولويات الدولة لتحظى بالحلول المناسبة.

والدراسة الحالية هي محاولة لطرح مشكلة فجوة التعليم العام بطريقة علمية، وبيان تأثرها بالأداء الاقتصادي للدولة.

فرضيات الدراسة:

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وفجوة التعليم العام في السودان.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

-تقصي أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على فجوة التعليم العام في السودان خلال الفترة (2000- 2016م).

-استعراض ملامح تاريخية للتعليم العام في السودان عبر حقب مختلفة.

أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة لفت النظر إلى اتساع الهوة بين أعداد طلاب مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية فيما أطلقت عليه الدراسة فجوة التعليم العام؛ لما لذلك من أثر سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما أن ذلك دلالة على ضعف تأهيل الدولة لمواردها البشرية.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الكمي القياسي. لاختبار فرضية الدراسة تم صياغة معادلة انحدار عام غير خطي، وتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

حدود الدراسة:

حدود مكانية: الاقتصاد الكلي– السودان.

حدود زمنية: الفترة 2000– 2016.

الدراسات السابقة:

تم استعرض بعض الدراسات حول علاقة التعليم بالأداء الاقتصادي للدولة.

الدراسة الأولى:

عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية.

هدف البحث إلى بيان العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970– 1998. واستهدف أيضاً تحديد وتحليل محددات الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية. تم تمثيل التعليم بالمدرجين في التعليم العام، والنمو الاقتصادي مثل بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي. يفترض البحث أن هنالك علاقة إيجابية تبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. استخدم البحث المنهج الكمي القياسي في التحليل بالتطبيق على المعادلات الآنية. توصل البحث إلى عدم وجود علاقة تبادلية موجبة بين التعليم والنمو الاقتصادي في السعودية ما لم يدخل متغير الإنفاق على التعليم للنموذج. ومع استبعاد متغير الإنفاق على التعليم تكون العلاقة في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي للمدرجين في التعليم العام. ومن محددات المدرجين في التعليم العام عدد السكان، والإيرادات الحكومية. كما خلص البحث إلى أن الإنفاق على التعليم للفترة السابقة وعدد المدرجين في التعليم هي المحددات الرئيسية للإنفاق على التعليم في السعودية.

الدراسة الثانية:

آمال علي حسن محمد، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في مسار التعليم غير الجامعي للفتاة في حضر وريف محافظة المنيا.

هدف البحث إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في اختيار الفتيات للمسار التعليمي في المرحلة الإعدادية والثانوية. استخدم المنهاج الوصفي التحليلي؛ اختيرت عينة عشوائية من طالبات الصف الأول من المرحلتين الإعدادية والثانوية. توصلت الدراسة إلى أن أهم عامل اقتصادي هو دخل الأسرة؛ ولانخفاضه أثر في توجه الفتيات نحو التعليم الفني. في حين يرتبط الالتحاق بالمدارس الثانوية المؤهلة لدخول الجامعات بالطالبات اللائي يتمتع أسرهن بدخول مرتفعة، لارتفاع تكاليف هذا المسار. أما العوامل الاجتماعية فيأتي في مقدمتها تفضيل الأسر للتعليم النظري للفتيات عن التعليم الفني، ومن العوامل الاجتماعية حجم الأسرة والعادات والتقاليد. كما توصل البحث إلى وجود تشابه في هذه العوامل بين الريف والحضر. وأبرز توصيات البحث ضرورة زيادة الوعي بتعليم الفتيات في الريف.

الدراسة الثالثة: Education International, The Global Economic Crisis and its Impact on Education.

هدف المسح لمعرفة أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على التعليم. تركز على جانب الانخفاض في النفقات العامة على التعليم. الدراسة بمثابة مسح يشمل 43 دولة مختارة كعينة من كل القارات. أرسل المسح للدول الأعضاء في منتصف أبريل2009 كمتابعة لمسح مختصر أرسل في نهاية 2008. وتم جمعه حتى منتصف مارس 2009.

خلصت نتائج المسح إلى أنه ليس كل التأثير على التعليم يعزى إلى الأزمة الاقتصادية العالمية. دول رئيسية في أوروبا، وشمال أمريكا، وبعض الدول في آسيا تأثرت بالأزمة، بينما في أجزاء أخرى من العالم يكون التأثير هامشي أو متوقع في المستقبل. الدول التي عانت أكثر هي التي شهدت تنمية اقتصادية سريعة في العقد الماضي. كما خلص المسح إلى نتيجة مفادها أن معظم التأثير ضعيف مقارنة بانهيار النظام العالمي المالي.

التقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تأكيد ارتباط التعليم بالأداء الاقتصادي للدولة، وتأثر العملية التعليمية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي، والمستوى الجزئي للأسر مما يضاعف الأثر على التعليم.

تفردت الدراسة في المشكلة موضع البحث، وهي مشكلة يعاني منها التعليم العام في السودان، وما يجعل القضية جديرة بالدراسة أن يكون العالم في القرن الحادي والعشرين، والسودان كدولة نامية تعاني من نقص خدمات التعليم العام.

1. التعليم في السودان

1.1 السودان

بمساحة بلغت تقريباً 1.9 مليون كيلو متر^2 (تقريباً نصف حجم الاتحاد الأوروبي)، السودان ثالث أكبر بلد في أفريقيا، ويقدر السكان 40 مليون وهم في نمو سريع، تواجه الدولة تحول ديموغرافي، قدر 40% من السكان تحت 14 سنة، صنف السودان من الدخل المتوسط المنخفض ودولة هشة، حوالي 46.5% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، بينما 8% يعيشون في فقر مدقع، تقريباً 7 مليون بحاجة للمساعدات الإنسانية، المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية مازالت متدنية في سياق الأزمات الاقتصادية العميقة، مع انخفاض الإيرادات بعد انفصال جنوب السودان، وتدني أسعار البترول، والاقتصاد غير المتنوع (EU, p2). ترتيب السودان في دليل التنمية البشرية العالمي 166من 186 دولة في 2014م، قدرت البطالة 20% من السكان النشطين، وبطالة النساء تقارب ضعف الرجال، وتظل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي، على الرغم من أن القطاع غير الرسمي تم حسابه بأكثر من 60% من GDP (EU, p2).

حقق السودان في دليل التنمية البشرية 2018 الترتيب 168 من إجمالي 189 دولة بقيمة 0.332-0.507 وضمن الدول منخفضة الدخل مع تراجع (2-) عن ترتيبه في عام 2014، وسجلت شدة حرمان 53.4 خلال الفترة 2007- 2018 ضمن 52.3% من السكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص24).

2.1 التعليم

هناك وثائق تاريخية تؤكد أن السودانيين عرفوا الكتابة منذ زمن بعيد، وأنهم كذلك عرفوا اللغة المصرية الفرعونية وأتقنوها قراءة وكتابة في عهد (نبته/مروي) (750قم/350م) (مكتب التربية الدولي، 2008، ص5). كما ساهمت السلطنات الإسلامية في سنار وكردفان ودارفور في التعليم الديني في الخلاوي بالإضافة إلى الاهتمام بتدريس مبادئ القراءة والكتابة والحساب. فقامت

الخلاوي منذ عهد السلطنة الزرقاء وذاع صيتها وانتشرت في المدن والقرى تنشر المعرفة والثقافة الدينية (الأمين، 2005، ص3).

أدخل الحكم التركي المصري التعليم الحديث إلى السودان (بشير، 1970، ص47). وفتح مدارس حكومية جديدة لتموه بالمستخدمين الذين أمكن استيعابهم في المجالات الإصلاحية الحديثة (بشير، 1970، ص47). أنشأ رواق للسودانيين في الأزهر عام 1850 عرف برواق السنارية، وفي عام 1863 فتحت خمس مدارس ابتدائية في الخرطوم وبربر ودنقلا وكردفان وكسلا، وبعد بضعة أعوام فتحت مدرستان أخريان في سواكن وسنار وكانت هذه المدارس تسير على النهج المصري بإشراف وزارة المعارف المصرية (الأمين، 2005، ص6). وفي عهد المهدية انتشرت الخلاوي. وفي أم درمان وحدها بلغ عددها ثمانمائة خلوة في عهد الخليفة عبد الله، وكانت الدولة تقوم بدفع مرتبات المعلمين في هذه الخلاوي (الأمين، 2005، ص7).

وقع السودان تحت الاحتلال المصري الإنجليزي عام 1898، وكان جلياً أن الإدارة الإنجليزية لم تهتم بالتعليم بالقدر الكافي إلا ما يضمن مصالحها، لذلك وجه بأن يقتصر التعليم على نفر قليل بقدر ما تحتاج إليهم الدولة في وظائفها (هارون، 2010، ص3). افتتحت كلية غردون في 8 نوفمبر 1902، وقد نشأت كمدرسة أولية. ثم رفعت إلى مدرسة ثانوية ذات اتجاهات مهنية في سنة 1908، وأنشئ فيها قسم للقضاة الشرعيين، متزامناً مع إنشاء مدرسة العرفاء، ثم أنشئت أقسام للمحاسبين وللكتبة وللمهندسين (هارون، 2010، ص9). وأولى المبادرات الأهلية اتجهت إلى تعليم المرأة على نمط التعليم العلماني الذي استحدثه الانجليز، وتصدر التجربة الشيخ بابكر بدري، وتمثلت تجربته في المدرسة التي أسسها في رفاعة عام 1907 لتعليم البنات (هارون، 2010، ص78). وفي سنة 1927 تم إنشاء المدرسة الأهلية بأم درمان، وفي الفترة ما بين سنة 1940– 1950 أنشئت مدارس أهلية وسطى أكثر عدداً من المدارس الحكومية في فترة الحكم الثنائي (وزارة المعارف السودانية، 1959، ص77). مما يدل بجلاء على الدور الذي أدته الجهود الوطنية في نشر التعليم.

برزت فكرة إنشاء معهد بخت الرضا لتدريب المعلمين بعد الأزمة الاقتصادية بعد أنقدم ج. س. سكوت المفتش الأول للتعليم مذكرة للحكومة المركزية حول إصلاح التعليم وندد بالنقص والإهمال في التعليم كماً ونوعاً، فكان لتوصياته أثر في تأسيس معهد بخت الرضا الذي أسس

فعلياً في عام 1934.واستقر في مكانه الحالي على بعد ثلاثة كيلو متر شمال مدينة الدويم (الحسن، 2012، ص22). إن لمعهد بخت الرضا دوراً رائداً في إرساء دعائم التعليم الأساسي في السودان حيث اهتم بمحاور شتى منها: تخريج معلمين ذوي كفاءة عالية ومهارة تدريسية وتربوية، وتدريب المعلمين وتأهيلهم من خلال الدورات القصيرة لمعلمي المدارس، ووضع المناهج وتطويرها، ودوره الفاعل في تنمية المجتمعات المحلية من خلال فتح أندية الصبيان وتعليم الكبار.

اهتم السودان بعد الاستقلال بأمر التعليم ووضع صياغة جديدة له تتماشى مع فلسفة دولة السودان المستقلة، وكان التركيز على تنويع التعليم لمقابلة احتياجات ما بعد الاستقلال. وقد بدأ العمل بذلك عام 1958 عندما دعا وزير المعارف السيد زياد أرباب لجنة عقراوي لوضع صياغة جديدة لأهداف التربية في السودان وتحديد مؤشرات التعليم المستقلة. بدأ التعليم بمراحل 4، 4،4، الأولية، الوسطى، فالثانوي العالي الذي كانت مدارسه محدودة على مستوى السودان، وهي خور طقت، وخور عمر، وحنتوب، لذا شدت له الرحال من كل حدب وصوب إذ أن ما يميزه مجانية التعليم وضمت المدارس سكن داخلي للطلاب مجاني أيضاً، ومع قلة عدد الملتحقين كانت مخرجاته ذات كفاءة عالية. ثم في عهد الرئيس نميري تم تغيير المراحل إلى 6، 3،3، الابتدائي، المتوسطة، الثانوي وزيدت عدد المدارس نسبيا ومع ذلك استمرت الدراسة والسكن مجانيا وتابع التعليم تطوره مع بعض الضعف في مخرجاته عن العهد الأول. وفي 1990، استبدلت حكومة السودان السلم التعليمي السابق 6+3+3 بسلم تعليمي جديد 2+8+3، والذي يشمل 13 سنة مدرسية لعموم التعليم. السنة الدراسية قسمت لفصلين دراسيين ومددت من 180 إلى 210 يوم عمل. واللغة العربية هي اللغة الأولى في كل المستويات (UNESCO, 2018, p16). التعليم يبدأ من عمر 4 سنوات ومدته 2 سنة ويطلق عليه التعليم قبل المدرسي، ثم التعليم الأساسي الإلزامي من عمر 6–13 سنة وسنواته المدرسية 8 سنوات، تليها المرحلة الثانوية من عمر 14–16 سنة ومدتها 3 سنوات. تمت زيادة عدد المدارس بشكل كبير في هذه الفترة لتغطي معظم السودان، إلا أن ذلك صاحبه تدني في العملية التعليمية وتبعتها المخرجات مع عدم مجانية التعليم بشكل كامل، وشهدت المقررات زيادة كبيرة في الكم.

يتكون الهيكل التعليمي من الآتي (وزارة التعليم العام، 2007، ص17–18):

(أ) مرحلة التعليم الأساسي، وتشمل:

1. مرحلة التعليم قبل المدرسي: (الخلاوي ورياض الأطفال) وتبدأ الدراسة بها في سن الرابعة مدتها سنتان.

2. مرحلة التعليم الأساسي: ومدتها ثماني سنوات متصلة تستهدف الأطفال في سن (6-13) سنة، وتبدأ الدراسة بها في سن السادسة. يجلس بعدها التلميذ لامتحان شهادة مرحلة التعليم الأساسي تؤهله للالتحاق بالمرحلة الثانوية أو التدريب المهني والمعاهد الحرفية ومعاهد الصناعات القومية أو سوق العمل.

(ب) **المرحلة الثانوية:** وتشتمل على نوعين من التعليم:

التعليم الثانوي الأكاديمي: (ثلاث سنوات) تؤهل الطالب للجلوس لامتحان الشهادة الثانوية والمنافسة للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا بشقيها الأكاديمي والتقني حيث حدث تطور في المحتوى يتيح فرصا أوسع للجالسين لامتحان الشهادة الثانوية الأكاديمية.

التعليم الثانوي الفني: مداه ثلاث سنوات تؤهل الطالب للجلوس لامتحان الشهادة الثانوية والمنافسة للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، ويشتمل على أربع أنواع: تجاري، وصناعي، وزراعي، ونسوي. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود أنواع من المدارس والمعاهد الحكومية موازية للسلم التعليمي النظامي الرسمي بالسودان تعمل وفقا للضوابط التربوية العامة لتحقيق أهدافها ومن أنواع هذه المؤسسات:

(أ) المعاهد الدينية. (ب) المعاهد الحرفية. (ج) معاهد الصناعات القومية.

(د) مراكز التدريب المهني. علما بأن بعض هذه المؤسسات لا تتبع لوزارة التربية والتعليم فمراكز التدريب المهني تتبع لوزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري.

3.1 التعليم في الفترة 2000-2016م

يوضح جدول (1) أعداد الطلاب المدرجين في التعليم العام لمرحلتي الأساس والثانوي خلال الفترة الممتدة من العام الدراسي 2001/2000- 2017/2016.

باستقراء الأرقام في جدول (1) يتضح أن الاتجاه العام للمدرجين في التعليم لمرحلتي الأساس والثانوي هو التزايد بغض النظر عن وجود تزايد أعلى في بعض الأعوام الدراسية خلال الفترة من العام الدراسي 2000-2001 إلى العام الدراسي 2016-2017.

جدول (1) أعداد الطلاب المدرجين في التعليم العام في السودان للفترة 2000– 2016م

العام الدراسي	عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة الأساس (ألف طالب)	عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة الثانوي (ألف طالب)
2001 –2000	3451.6	437.5
2002 –2001	3537.3	454.9
2003 –2002	3758.7	486.7
2004–2003	3966.9	526.2
2005 –2004	4299.7	611.6
2006 –2005	4713.4	569.7
2007 –2006	4785.9	602.9
2008 –2007	5253.0	648.0
2009 –2008	5800.8	753.0
2010 –2009	4957.7	720.0
2011 –2010	4687	607
2012 –2011	5217	827
2013 –2012	5157.5	784.1
2014 –2013	5483.5	823.7
2015 –2014	5546	989
2016 –2015	5796.3	920
2017–2016	6037.2	835.4

المصدر: جمهورية السودان، وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، "الرصد الإحصائي 2009– 1990م"، ديسمبر 2010م، ص96–103، للفترة حتى 2009. – بنك السودان، تقارير سنوية مختلفة، للفترة 2010–2016.

أعلى أعداد من الطلاب المدرجين في مرحلة الأساس بلغ 6037.2 ألف في العام الدراسي 2016–2017 وأدناها 3451.6 ألف في العام الدراسي 2000–2001. بالنسبة للمرحلة

الثانوية بلغت الأعداد أعلاها في العام الدراسي 2014–2015 مسجلة 989 ألف طالب وأدناها في العام الدراسي 2000–2001 مسجلة 437.5 ألف طالب.

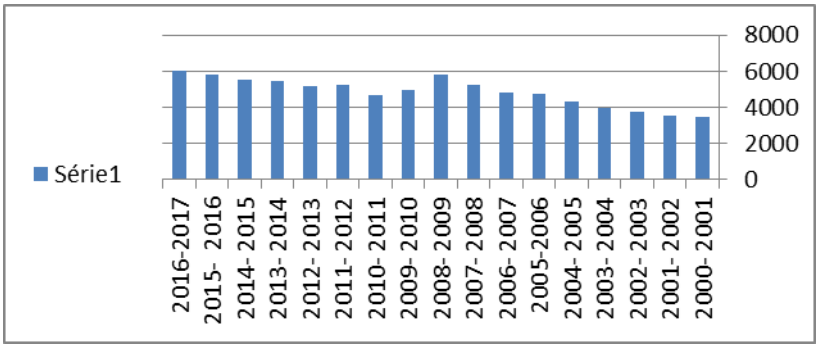

المصدر: إعداد الباحث.

شكل (1) أعداد طلاب مرحلة الأساس (بالألف) خلال الفترة 2001/2000– 2017/2016

من شكل (1) الاتجاه العام لأعداد طلاب مرحلة الأساس في تزايد للفترة الممتدة من العام الدراسي 2000–2001 حتى العام الدراسي 2008–2009. كما انخفضت الأعداد في العام الدراسي 2009–2010 واصلت الانخفاض في العام الدراسي 2010–2011. ومنذ العام الدراسي 2011–2012 وحتى العام الدراسي 2016–2017 شكل الاتجاه العام لأعداد الطلاب المدرجين بمرحلة الأساس تزايدا مستمرا مع وجود انخفاض نسبي في العام الدراسي 2013–2012، وقد بلغ التزايد أعلاه في العام الدراسي 2016–2017 وأدناها في العام الدراسي 2000–2001.

إن الدستور الوطني المؤقت للسودان يجعل التعليم حق لكل مواطن ويفرض على الدولة ضمان تقديم التعليم الأساسي المجاني من دون أي تمييز يستند على أساس الأصل الاثني، أو العرقي، أو الجنسي أو بسبب الإعاقة الجسدية، ومن جانب آخر، فقد أعربت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم للفترة ما بين 2007–2011 والفترة من 2012–2016 عن التزام البلاد تجاه أهداف وحدود أنشطة "التعليم للجميع" التي يتعين اتخاذها لتحقيق الأهداف التعليمية التي تنص عليها الأهداف التنموية للألفية (وزارة التعليم، ويونيسيف، 2014، صiii). أعتبر السودان بعيدا عن تحقيق التعليم للجميع عام 2012 وفقا لمؤشر تنمية التعليم للجميع لتحقيقه أقل من 80% والبالغة 0.728 (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2015، ص11).

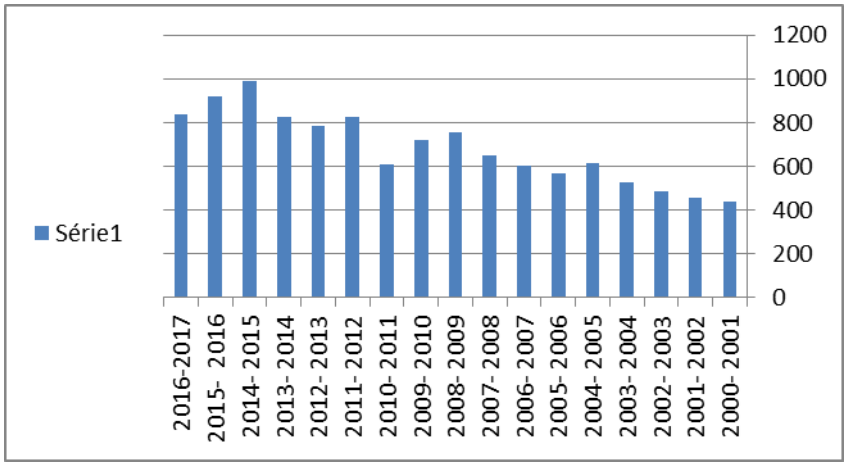

المصدر: إعداد الباحث.

شكل (2) أعداد طلاب المرحلة الثانوية (بالألف) خلال الفترة 2001/2000- 2017/2016

يوضح شكل (2) أنه على الرغم من تذبذب أعداد الطلاب المدرجين في المرحلة الثانوي من عام دراسي لآخر، إلا أن الأعداد للفترة من العام الدراسي 2000-2001 وحتى العام الدراسي 2016-2017 شكلت إجمالاً تزايداً إذا تم التغاضي عن التذبذب النسبي في بعض الأعوام، وقد بلغت أعلاها في العام الدراسي 2014-2015 وأدناها في العام الدراسي 2001- 2000.

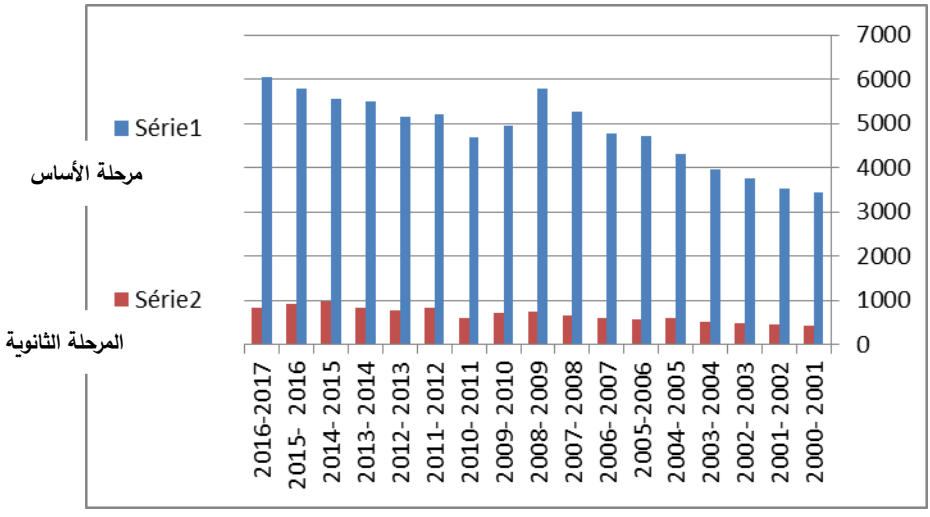

المصدر: إعداد الباحث.

شكل (3) أعداد طلاب مرحلتي الأساس الثانوي (بالألف) خلال الفترة 2001/2000- 2017/2016

يُمثل كل من أعداد الطلاب المدرجين في مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية في شكل (3)، والذي يوضح بجلاء التفاوت الهائل بين المرحلتين من حيث الأعداد مما يدل على وجود تسرب كبير جداً للطلاب.

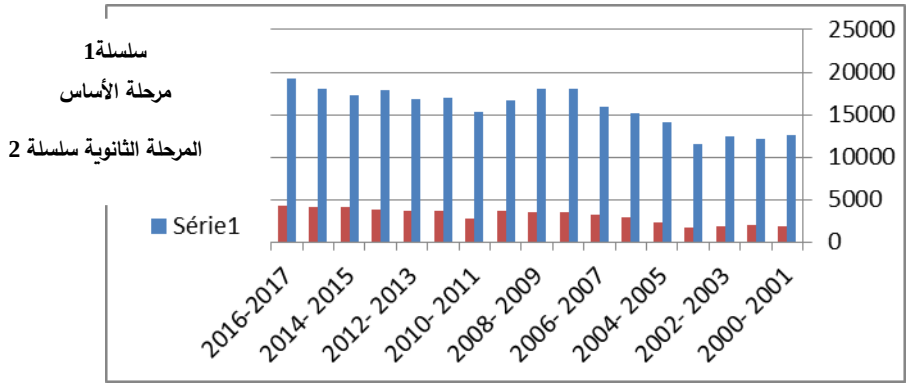

المصدر: إعداد الباحث.

شكل (3) أعداد طلاب مرحلتي الأساس الثانوي (بالألف) خلال الفترة 2001/2000– 2017/2016

يوضح شكل (4) أن أعداد المدارس في مرحلة الأساس تفوق كثيراً أعداد مدارس المرحلة الثانوية، وذلك يتوافق مع الأعداد الكبيرة لطلاب مرحلة الأساس. المدارس مركزه في المناطق الحضرية؛ فالكثير منها في الجنوب والغرب قد تضررت أو دمرت في سنوات الحرب الأهلية .(UNESCO, 2018, p16)

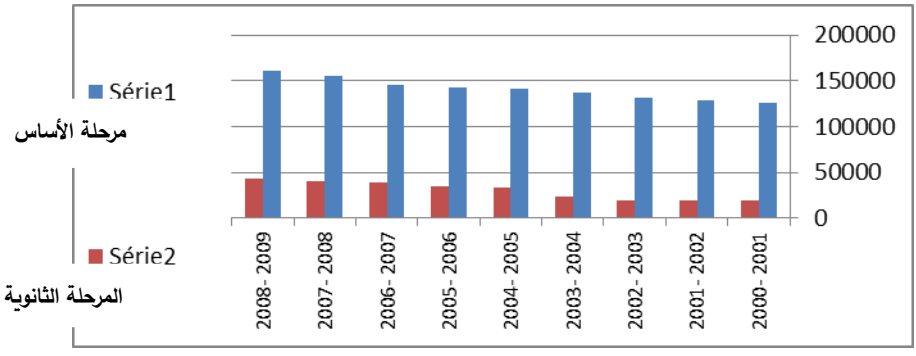

المصدر: إعداد الباحث.

شكل (5) أعداد المعلمين في مرحلتي الأساس والثانوي في الفترة من العام الدراسي 2000–2001 إلى 2009–2008

شكل (5) شمل الفترة من العام الدراسي 2000–2001 إلى 2008–2009 فقط لكون بيانات الفترة من العام الدراسي 2010–2009 إلى 2016–2017 غير متاحة. ويتضح من شكل (5) أن الاتجاه العام لأعداد المعلمين لمرحلتي الأساس والثانوي في تزايد لكلا المرحلتين، كما يعكس التفوق الكبير لمرحلة الأساس على المرحلة الثانوية من حيث أعداد المعلمين ولا شك أن ذلك متجانس مع البيانات الأخرى لقطاع التعليم كأعداد الطلاب، وأعداد المدارس.

ويعكس ذلك اهتمام الدولة بمرحلة الأساس وتوفير المعينات اللازمة للعملية التعليمية من بنية تحتية ومعلمين ليوازي الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين يتمتعون بالخدمة. لذا فإن استيعاب أعداد كبيرة من المعلمين في مرحلة الأساس هو دليل على الاهتمام الذي تتمتع به من قبل الدولة. وعلى الرغم من أن أعداد المعلمين في زيادة كذلك كما يوضح شكل (5) إلا أنها زيادة طفيفة.

1.3.1 الفجوة بين مرحلتي الأساس والثانوي

يوضح جدول (2) الفجوة في التعليم العام بين أعداد طلاب مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية. العام الدراسي 2000– 2001 سجل أدنى قيمة 3014.1 ألف طالب لم يتمكنوا من الالتحاق بالمرحلة الثانوية. وأعلى قيمة 5201.8 ألف طالب في العام الدراسي 2016–2017.

جدول (2) الفجوة بين المرحلتين في التعليم العام في السودان للفترة 2000– 2016م

العام الدراسي	الفجوة بين المرحلتين (ألف طالب)
2001 -2000	3014.1
2002 -2001	3082.4
2003 -2002	3272
2004 -2003	3440.7
2005 -2004	3688.1
2006 -2005	4143.7
2007 -2006	4183
2008 -2007	4605
2009 -2008	5047.8
2010 -2009	4237.7
2011 -2010	4080
2012 -2011	4390
2013 -2012	4373.4
2014 -2013	4659.8
2015 -2014	4557
2016 -2015	4876.3
2017-2016	5201.8

المصدر: إعداد الباحث من بيانات جدول رقم (1)

يوضح شكل (6) فجوة التعليم العام خلال الفترة من العام الدراسي 2000–2001 إلى 2016–2017؛ الاتجاه العام للفجوة متزايد بين العام الدراسي 2000–2001 والعام 2016–2017 بما مقداره 2187.7 ألف طالب. فضلا عن وجود تذبذب خلال إجمالي الفترة، شهد اتجاها تصاعديا حادا خلال الفترة 2000–2001 إلى 2008–2009 بفرق 2033.7 ألف طالب بين العامين.

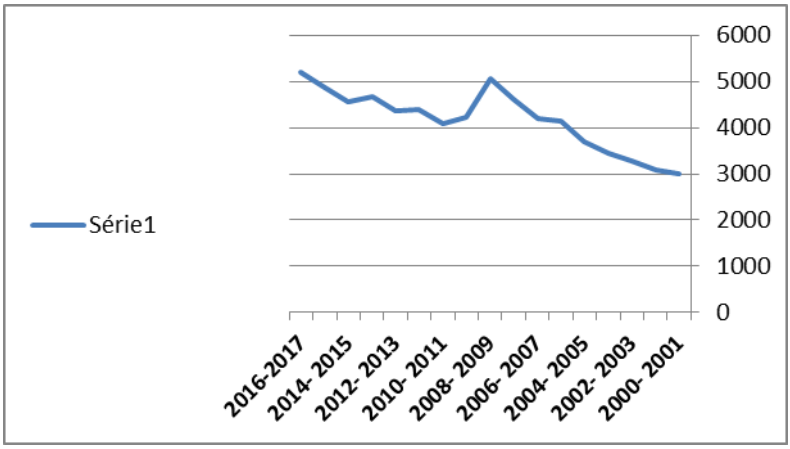

المصدر: إعداد الباحث.

شكل (6) الفجوة بين المرحلتين في التعليم العام في السودان للفترة 2000– 2016م

القيمة العليا للفجوة سجلها العام 2008–2009 بلغت 5047.8 ألف طالب، تلاه العام 2009–2010 مسجلا انخفاضا نسبيا بقيمة 4237.7 ألف طالب، واصلت الفجوة الانخفاض مسجلة 4080 ألف طالب في العام التالي. شهدت الفترة 2011–2012 إلى 2014–2015 تذبذبا طفيفا، وتابعت الفجوة الاتجاه صعودا خلال العامين 2016–2015إلى2016–2017.

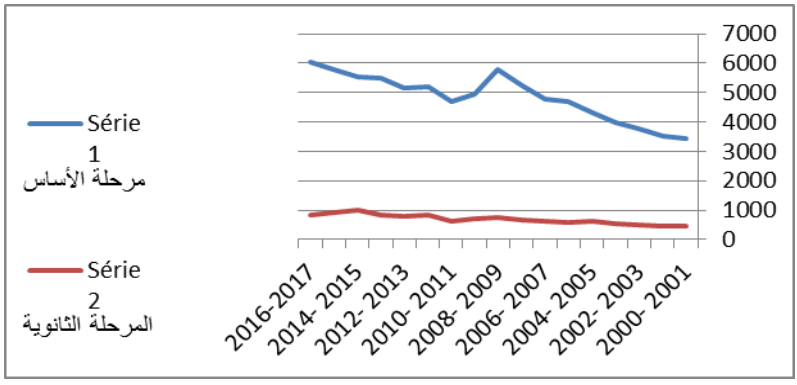

المصدر: إعداد الباحث.

شكل (7) اعداد مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية في السودان للفترة 2000– 2016

الشكل (7)؛ يوضح فجوة التعليم العام بين المنحنيين، والجدير بالملاحظة التزايد في أعداد مرحلة الأساس، وذلك يدل على الاهتمام الذي توليه الدولة للتعليم الأساس باعتباره حقا لكل فرد. كما أن منحنى مرحلة الأساس يأخذ نفس شكل منحنى فجوة التعليم. كذلك فإن منحنى المرحلة الثانوية ذو اتجاه تصاعدي خلال فترة الدراسة مع القليل من التذبذب. أدنى أعداد في العام الدراسي 2000– 2001 بلغ 437.5 ألف طالب، وأعلى أعداد في العام 2014– 2015 حقق 989 ألف طالب، والفرق بينهما 551.5 ألف طالب، أي أن الزيادة ضاهت الضعفين محققة (2.3) في حين لم تبلغ الضعفين في مرحلة الأساس حيث حققت (1.7).

جدول (3) نسبة التسرب بين مرحلتي الأساس والثانوي في التعليم العام في السودان للفترة 2000– 2016م

العام الدراسي	التسرب%[1]
2000 –2001	87.3
2001 –2002	87.1
2002 –2003	87
2003 –2004	86.7
2004 –2005	85.8
2005–2006	87.9
2006 –2007	87.4
2007 –2008	87.7
2008 –2009	87.0
2009 –2010	85.5
2010 –2011	87.0
2011 –2012	84.1
2012 –2013	84.8
2013 –2014	85
2014 –2015	82.1
2015 –2016	84.1
2016–2017	86.2

المصدر: إعداد الباحث.

[1]التسرب% = فجوة التعليم/ عدد طلاب مرحلة الأساس*100.

الجدول (3)؛ يوضح نسبة التسرب في التعليم العام بين مرحلتي الأساس والثانوي، وهي شبه ثابتة نسبيا، تتراوح في المدى بين 82.1- 87.9% تحققت في العامين الدراسيين 2014-2015، و2005-2006م على التوالي.

2 .أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان

1.2النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو زيادة معدل نمو الناتج الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان. وهو أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية الكلية. النمو الاقتصادي بفعل سياسات واستراتيجيات الدولة يمكن أن يؤدي للتنمية بتغيير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

إن تحقيق النمو يقود لزيادة حصة الفرد من الناتج، وهذه الزيادة تحقق له الرفاهية الاقتصادية وتمتعه بالخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم.

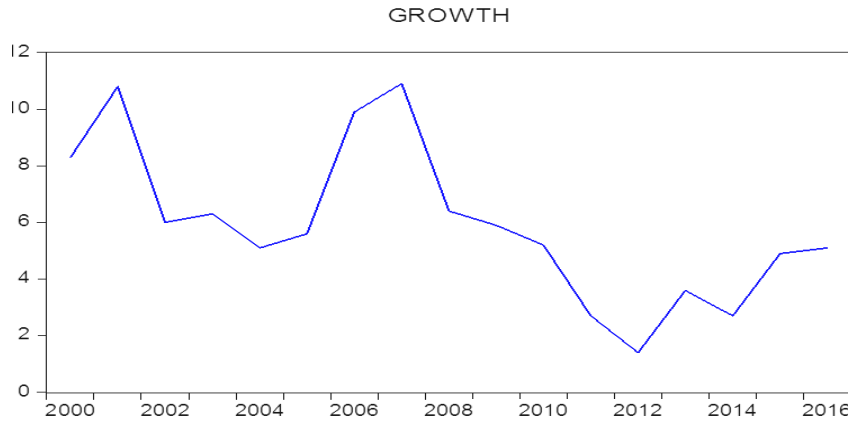

المصدر: إعداد الباحث. اعتمادا على جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، تقارير سنوية مختلفة.

شكل (9) النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2016م

يوضح شكل (9) أن أعلى معدل نمو تحقق في عام 2007م. شهدت الفترة 2011-2014م أدنى معدلات نمو. الاتجاه العام للنمو الاقتصادي التذبذب خلال فترة الدراسة 2000-2016م، وعموما فالنمو الاقتصادي يتجه نحو التدهور خلال فترة الدراسة.

2.2 معدل التضخم

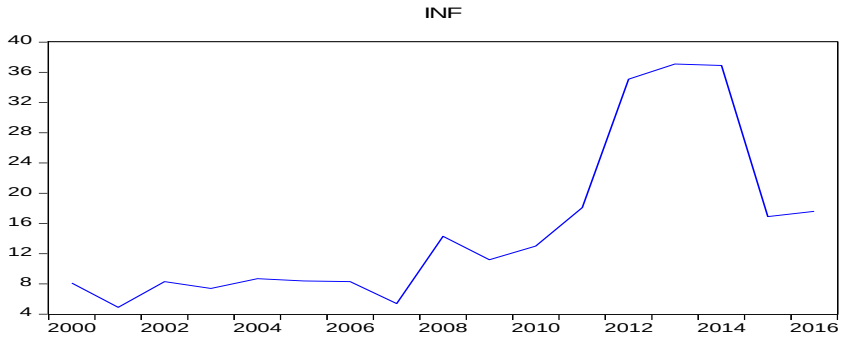

المصدر: إعداد الباحث. اعتمادا على جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، تقارير سنوية مختلفة.

شكل (10) معدل التضخم في السودان للفترة 2000– 2016م

يوضح شكل (10) أن الاتجاه العام لمعدل التضخم هو التزايد بشكل حاد خلال فترة الدراسة، أدنى ارتفاع عام 2001. وأعلى ارتفاع سجل عام 2012 و2013 على التوالي، يليهما عام 2016 بمعدل 30.5%. يوضح شكل (10) إجمالا تدهور معدل التضخم.

3. التحليل

1.3 فجوة التعليم العام والمتغيرات الاقتصادية

لغرض اختبار فرضية الدراسة حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وفجوة التعليم العام في السودان. اتبعت الدراسة مراحل البحث القياسي؛ المرحلة الأولى تم توصيف النموذج، وفي المرحلة الثانية تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وفي المرحلة الثالثة تقييم النموذج بالمعايير الاقتصادية، والإحصائية، والقياسية.

1.1.3 نموذج الدراسة

تم توصيف نموذج الدراسة كمعادلة انحدار متعدد غير خطي كما يلي:

$$log(Gap)_i = \beta_0 + \beta_1 log(growth)_i + \beta_2 log(inf)_i + U_i \quad \dots (1)$$

$$\beta_0 > 0\,,\ \beta_1 < 0 \qquad \beta_2 > 0$$

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع (Dependent variable)	المتغيرات المستقلة (Explanatory variables): هي المؤشرات الاقتصادية الكلية:
Log(Gap) = لوغاريثم فجوة التعليم العام	(growth) = معدل النمو الاقتصادي
(Gap) = فجوة التعليم العام	(inf) = معدل التضخم

Log(growth)= لوغاريثم معدل النمو الاقتصادي	
Log (inf)= لوغاريثم معدل التضخم	

U= المتغير العشوائي (Error term).

$\beta's$= المعاملات (Parameters).

i = الفترة الزمنية.

تفترض الدراسة أن $\beta's$ معاملات النموذج بإشارات تتفق مع تأثير المتغيرات الاقتصادية على الفجوة الاقتصادية كمتغير تابع. إشارة المعامل المستقل β_0 موجبة أي أن قيمة فجوة التعليم العام المستقلة عن تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية موجبة. كما أن إشارة $_1$ سالبة وهي تعني أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وفجوة التعليم العام عكسية، مما يشير لتحسن الفجوة عندما يتحسن الأداء الاقتصادي. أما β_2 فإشارتها موجبة، مما يعني أن العلاقة بين معدل التضخم وفجوة التعليم طردية، أي أن تدهور معدل التضخم يؤدي لتدهور الفجوة.

2.1.3 نموذج الدراسة المقدر

الصورة العامة لنموذج الدراسة المقدر كما يلي:

$$\bar{Log}(\bar{Gap})_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 Log(growth)_i + \hat{\beta}_2 Log(inf)_i \quad \dots (2)$$

النموذج المقدر للدراسة كما يلي:

$$\widehat{Log(Gap)}_i = 7.516 + 0.2006 Log(growth)_i + 0.2039\, Log(inf)_i \dots (3)$$

t−statistic	(38.133)	(3.997)	(4.087)
Pro.	(0.0000)	(0.0015)	(0.0013)

F_s=22.428 $Prob(F-statistic) = 0.0000$ $R^2 = 0.84$

$\bar{R}^2 = 0.80$ $d^* = 1.5$

3.1.3 تحليل النموذج المقدر

تحليل المعادلة (3) بثلاثة معايير: اقتصادية، وإحصائية، وقياسية.

1.3.1.3التحليل الاقتصادي

$\hat{\beta}_0$ ذات إشارة موجبة، وبقيمة تساوي (7.516)، وهو يشير إلى قيمة فجوة التعليم المستقلة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية.

$\widehat{\beta}_1$ إشارتها موجبة، وقيمتها (0.2006)، تعكس مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة لفجوة التعليم. الزيادة بمقدار 1 % تؤدي لزيادة فجوة التعليم بمقدار (0.002) ألف أي 2 طالب. وبالرغم من أن إشارة معامل النمو الاقتصادي لا تتفق مع افتراض النموذج، إلا أن تأثيرها ضعيف لا يعتد به، مما يقود إلى أنه مع زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسن الأداء الاقتصادي يمكن أن تقل الفجوة.

$\widehat{\beta}_2$ تحمل إشارة موجبة وذلك يتفق مع فرضيات الدراسة، وتساوي (0.2039) مما يعني أن مرونة التضخم بالنسبة لفجوة التعليم موجبة حيث أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة فجوة التعليم بمقدار(0.2039). والزيادة بمقدار 1% في معدل التضخم تقود لزيادة فجوة التعليم بمقدار (0.002) ألف أي 2 طالب. وبما أن التضخم يتدهور بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة فيمكن التنبوء بأن ذلك سينعكس سلبا على فجوة التعليم.

2.3.1.3 التحليل الإحصائي

- المعنوية الكلية للنموذج (اختبار *F*)

Null hypothesis: $H_0: \beta's = 0$

Alternative hypothesis: $H_1: \beta's \neq 0$

$$F_S = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{N-K}{K-1} = 22.428$$

$$Prob(F-statistic) = 0.0000$$

بما أن القيمة الاحتمالية للاختبار (*0.0000*) أقل من مستوى المعنوية (α=*0.05*) إذن النموذج صالح ومتجانس إحصائيا.

- المعنوية الفردية للمعاملات (اختبار *t*)*[2]

Null hypothesis: $H_0: \beta_i = 0$

Alternative hypothesis: $H_1: \beta_i \neq 0$

- اختبار معنوية $\widehat{\beta}$

t_s =38.133, ***Pro.*** (0.0000) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

[2] $t_S \equiv t-statistic$ (المحسوبة)

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي *(0.0000)* أقل من مستوى المعنوية (*0.025*)[3]، مما يقود لقبول الفرض البديل القائل بأن $\hat{\beta}_0$ معنوية ومهمة في النموذج.

اختبار معنوية $\hat{\beta}$

$t_s = 3.997$, ***Pro.*** (0.0015) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي (*0.0015*) أقل من مستوى المعنوية (*0.025*)، بناء عليه يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل القائل بأن$\hat{\beta}_1$ معنوية ومهمة في النموذج، وكذلك فإن متغير معدل النمو الاقتصادي مهم ومؤثر في النموذج.

اختبار معنوية $\hat{\beta}$

$t_s = 4.087$, ***Pro.***(0.0013) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي (*0.0013*) أقل من مستوى المعنوية (*0.025*)، بالتالي يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل القائل بأن$\hat{\beta}_2$ معنوية ومهمة في النموذج، وكذلك فإن متغير معدل التضخم مهم ومؤثر في النموذج.

معامل التحديد (R^2)

معامل التحديد يساوي ($R^2 = 0.84$)، مما يعني أن *84*% من التغيرات الحادثة في متغير فجوة التعليم العام تعزى لمتغيرات اقتصادية مضمنة في النموذج ممثلة في معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. بينما ($1 - R^2 = 0.16$) *16*% من التغيرات في فجوة التعليم العام تعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$)

معامل التحديد المعدل هو الأكثر واقعية لأنه يزيل التضخم الحادث في معامل التحديد. وقيمته تساوي ($\bar{R}^2 = 0.80$) وهي قريبة من معامل التحديد، بالتالي القيمة التضخمية متدنية في النموذج. أي أن *80*% من التغيرات في فجوة التعليم العام تعزى لمؤشرات اقتصادية كلية مضمنة في النموذج. وما تبقى من تغيرات ($1 - \bar{R}^2 = 0.20$) تساوى *20*% من التغيرات في فجوة التعليم العام ترجع لمتغيرات غير مضمنه في النموذج وإنما مضمنه في عامل الخطأ العشوائي.

3.3.1.3 التحليل القياسي

[3] مستوى المعنوية (α =0.05)، ولأن اختبار t ذو طرفين فإن (α/2) فيصبح مستوى المعنوية (0.025).

اختبار (Durbin–Watson)

$\alpha = 0.05$ $K = 3$ $N = 17$ $d_u = 1.54$ $d_L = 1.02$ $d^* = 1.46$

$$d_L < d^* < d_U$$

1.02<1.46<1.54

إحصائية ديربن –واتسن ($d^* = 1.46$) وقعت في المنطقة غير المؤكدة. وبما أن معنويات النموذج الكلية والفردية لم تتأثر؛ فإن ذلك يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

2.3 مناقشة الفرضية

الفرضية:

تم قبول فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وفجوة التعليم العام في السودان. حيث أن نموذج الدراسة تناول متغيرين هما معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم كمتغيرات اقتصادية كلية مستقلة تؤثر في فجوة التعليم العام؛ وقد خلصت نتائج التحليل إلى معنوية المتغيرين المستقلين باعتبارهما متغيرات مؤثرة ومهمة.

وعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي أظهر علاقة طردية مع فجوة التعليم، قد يبدو ذلك مقبولا على اعتبار أن التغير في النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، كما أن تأثيره محدود لأن تأثير التغير في النمو الاقتصادي لا يظهر تأثيره على دخل الفرد الذي يمتاز بالثبات النسبي في المدى القصير.

بالنسبة للتضخم فإن علاقته الطردية مع فجوة التعليم العام متوافقة مع الأثر الذي يحدثه تدهور معدل التضخم وتأثيره على قدرة الدولة على التنمية ومقدرة الأفراد على التمتع بخدمات التعليم. ذلك أن بعض السنوات تشهد تدهور حاد بلغ أقصاه 164.8% في 2008م.

ومن أهم ما يؤيد قبول الفرضية أن كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم يشكلان 80%من التغيرات الحادثة في فجوة التعليم.

4. الخلاصة

1.4 النتائج:

نتائج خاصة:

-علاقة طردية ومعنوية بين فجوة التعليم العام والمؤشرات الاقتصادية الكلية ممثلة في معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

-مرونة معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لفجوة التعليم طردية، وأي تغير بمقدر 1% في النمو الاقتصادي يؤدي لتغير فجوة التعليم العام بطالبين في نفس الاتجاه. تأثير ذلك لن ينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي للأسر لأن الدخل يمتاز بالثبات النسبي في الأجل القصير، بالتالي تأثير النمو الاقتصادي على فجوة التعليم العام في الأجل القصير يبقى محدودا.

-مرونة معدل التضخم بالنسبة لفجوة التعليم العام طردية، فالزيادة بمقدار 1% في معدل التضخم تقود لزيادة فجوة التعليم بحوالي طالبين. وبما أن معدل التضخم يتدهور بحدة في بعض السنوات فسيكون له تأثير أكبر، خاصة مع التأثير المباشر لارتفاع الأسعار على المستوى المعيشي للأسر وفي تمتعهم بالخدمات الاجتماعية ومنها التعليم.

-يؤثر الأداء الاقتصادي للدولة على فجوة التعليم العام، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم تفسران تغيرات فجوة التعليم العام بمقدار 80%.

نتائج عامة:

-الاتجاه العام لفجوة التعليم العام التزايد بغض النظر عن الانخفاض النسبي في بعض السنوات.

-عند حساب فجوة التعليم العام كنسبة تسرب تكون النسبة ثابتة نسبيا.

-فجوة التعليم العام من الكبر بحيث لا يمكن تجاهلها.

-التوسع في مرحلة الأساس دليل على اهتمام الدولة بحق الأطفال في التعليم الأساس.

-الاهتمام بالتعليم الأساس فقط، يخلق موارد بشرية غير قادرة على قيادة عجلة التنمية الاجتماعية، ويجعل كل مشكلات المجتمع الموروثة تتجذر بشكل أكبر.

2.4 التوصيات:

-من المهم أن تخصص الدولة المزيد من الإنفاق على التعليم في مرحلتي الأساس والثانوي، لإنشاء البنى التحتية الملائمة والمعلمين المدربين ذوي الكفاءة والمنهاج وكل مستلزمات العملية التعليمية على مستوى مرحلة الأساس والثانوي.

-الاهتمام بإصلاح مرحلة الأساس لتنتج مخرجات قادرة على الاستمرار إلى المرحلة الثانوية.

-تحتاج المرحلة الثانوية إلى اهتمام الدولة كما وكيفا.

References:

Abd Allah Mohammed Al-Malki, Ahmed Suleiman Obaid, "Education and Economic Growth in KSA: econometric study uses Simultaneous equations.

Al-Ameen, Osman Ahmed (2005), "Bakht Al-Ruda- six decades of education's journey 1934- 1995", Khartoum publication- Capital of Arab culture, "Bakht Al-Ruda.

Al-hassan, Hussien Al-khalifa (2013), "Bakht Al-Ruda and teachers of the beautiful time. Glory makers, Volume 1, the first edition, Khartoum.

Amaal Ali Hassan Mohammed (2016), The economic and social factors that affect the non-high education track in urban and rural Minya province, PhD in education, specialization in education principles, Minya University.

Bashir, Mohammed Omer (1990), "The development of education in Sudan 1898- 1956", House of culture, Beirut.

Education International, The Global Economic Crisis and its Impact on Education.

EU, "The EUROPEAN UNION, emergency trust fund for stability and addressing the root causes of irregular migration and displaced persons in AFRICA.

Harun, Al-Tayeb Ahmed (2010), "The development of education in Sudan 1899- 1955", Sudan Currency Printing Company Limited, Khartoum.

International Bureau Education (IBE) (2008), The national Report, "Development of Education in Sudan", The International Center of Education, World Conference on Education 25-28 November, Geneva.

Republic of Sudan (December 2010), Ministry of Presidency of the Council of Ministries, Central Bureau of Statistics, Report of Statistics 1990- 2009.

Republic of Sudan, Ministry of Education (1959), " Education in the national era, first edition, publishing office, Khartoum.

Republic of Sudan, Ministry of Education, and UNICEF (October 2014), "Sudan- Country Report on out- of- school children".

Republic of Sudan, Ministry of General Education (July 2007), "National Report- Mid-term Evaluation of Education for all 2000- 2006", Education for all, General Administration of educational planning, Khartoum.

UNDP, Human Development Report (2019), "Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century".

UNESCO (2015), "The International Report of education for all 2000- 2015- Progress and Challenges", Regional Overview: Arab States.

UNESCO (March 2018), Sudan Education Policy Review Paving the road to 2030.

الملاحق

Dependent Variable: LOG(GAP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/24 Time: 18:45
Sample: 2000 2016
Included observations: 17
Convergence achieved after 18 iterations
Backcast: 1997 1999

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	38.13273	0.197105	7.516158	C
0.0015	3.997693	0.050170	0.200563	LOG(GROWTH)
0.0013	4.087207	0.049890	0.203910	LOG(INF)
0.0000	22.89175	0.040972	0.937910	MA(3)

8.322339	Mean dependent var	0.838077	R-squared
0.167732	S.D. dependent var	0.800710	Adjusted R-squared
-2.143570	Akaike info criterion	0.074879	S.E. of regression
-1.947520	Schwarz criterion	0.072889	Sum squared resid
22.42835	F-statistic	22.22034	Log likelihood
0.000020	Prob(F-statistic)	1.463874	Durbin-Watson stat